الأمم المتحدة

A/66/345

الجمعية العامة

Distr.: General
7 September 2011
Arabic
Original: English

**الدورة السادسة والستون**

البند ٧٠ من جدول الأعمال المؤقت*

**تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة**

# سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها

## تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١٣٢/٦٥ أن يقدم إليها في دورتها السادسة والستين تقريرا شاملا ومستكملا عن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، وعن تنفيذ ذلك القرار. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها خلال العام الماضي وعن الجهود التي تبذلها إدارة شؤون السلامة والأمن لتنفيذ توصيات الجمعية العامة الواردة في القرار ١٣٢/٦٥، التي تقع ضمن نطاق مسؤوليتها.

* A/66/150.

290911 270911 11-48965 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويتناول هذا التقرير أيضا التدابير التي اتخذتها إدارة شؤون السلامة والأمن ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن لمواصلة النهوض بالرؤية الاستراتيجية لنظام حديث ومهني لإدارة الأمن وكفالة سلامة وأمن ورفاه موظفي الأمم المتحدة وأمن مباني الأمم المتحدة وأصولها لتمكينها من الاضطلاع بأنشطتها.

ملحوظة: وعندما كان التقرير في مراحل الإنجاز النهائية، تعرضت دار الأمم المتحدة في نيجيريا إلى هجوم انتحاري في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١. وأسفر هذا الهجوم عن مقتل ٢٣ شخصا وإصابة أكثر من ١٠٠ آخرين. ولئن كان هذا الهجوم يقع خارج الفترة الزمنية المشمولة بهذا التقرير، فإنه يشكل حادثا مأساويا يذكر بالمخاطر التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في العالم ويعزز التوصيات الواردة في هذا التقرير.

## أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١٣٢/٦٥ أن يقدم إليها في دورتها السادسة والستين تقريرا عن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، وعن تنفيذ هذا القرار. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة خلال السنة الماضية وعن الجهود التي تبذلها إدارة شؤون السلامة والأمن لتنفيذ توصيات الجمعية العامة الواردة في القرار ١٣٢/٦٥، الذي تقع ضمن نطاق مسؤوليتها.

٢ – ويتضمن هذا التقرير تحليلا مفصلا للحوادث الأمنية التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة[(١)] في السنة التقويمية ٢٠١٠، ويقارن تلك البيانات، حسب الاقتضاء، ببيانات ٢٠٠٩. ويتضمن التقرير أيضا معلومات بشأن الحوادث الأمنية التي وقعت خلال فترة الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١١. ويقدم هذا التحليل صورة أوضح عن التهديدات والمخاطر التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها وبرامجها.

٣ – ويبين التقرير أيضا التدابير التي اتخذتها إدارة شؤون السلامة والأمن ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن للنهوض بالرؤية الاستراتيجية لنظام حديث ومهني لإدارة الأمن يدعم المسؤولين المعينين في أفرقة إدارة الأمن لتمكين الأمم المتحدة من تنفيذ برامجها وأنشطتها.

## ثانيا – التحديات والأخطار الأمنية التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها

٤ – عمل موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها في عام ٢٠١٠ وخلال النصف الأول من عام ٢٠١١ في ظل ظروف خطيرة متعددة. وتتوقع الدول الأعضاء والناس في العالم أن يكون موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها متواجدين في الأزمات والكوارث أو حالات الاضطراب السياسي الكبيرة. وكانت هذه الفترة استثنائية بسبب ما تخللها من كوارث مثل الزلازل والفيضانات والجفاف وكذلك الاضطرابات السياسية التي أسفرت عن تغييرات عنيفة وسلمية في الحكم. وعلى الرغم من أن الإصابات الناشئة عن العنف كانت

(١) لأغراض هذا التقرير، يشير المصطلح ”موظفو الأمم المتحدة“ إلى جميع الموظفين المشمولين بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بمن فيهم موظفو منظومة الأمم المتحدة، ومتطوعو الأمم المتحدة، والأفراد العسكريون وأفراد الشرطة الموفدون، فرديا في بعثات إدارة عمليات حفظ السلام أو بعثات إدارة الشؤون السياسية، والمستشارون، وفرادى المتعاقدين، والخبراء المكلفون بمهام، وسائر المسؤولين المعينين بموجب اتفاق تعاقدي مباشر مع إحدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ولا يشير المصطلح إلى الأفراد العسكريين التابعين للوحدات الوطنية أو أفراد وحدات الشرطة المشكّلة الموفدين مع وحداتهم.

قليلة في صفوف موظفي الأمم المتحدة في عام ٢٠١٠ مقارنة بالسنة السابقة، فقد بلغ العنف في العديد من المناطق مستويات مرتفعة جدا. وفي العديد من المواقع في العالم ضعف التقيد بالمفهوم القائل إن العمليات الإنسانية وعمليات الأمم المتحدة ينبغي أن تنفذ دون إعاقة. وتعرّض المدنيون، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، في كثير من الأحيان إلى هجمات عنيفة وكذلك الحكومات المضيفة. وكان الإرهاب والإجرام سببا في تأخير أو إعاقة تنفيذ البرامج الرامية إلى تعزيز التنمية، وبناء مؤسسات الدولة وتوفير المساعدة الإنسانية. وفي خضم ذلك، واصل الموظفون المتفانون بذل قصارى جهدهم من أجل تنفيذ البرامج التي تهدف إلى مساعدة الآخرين. وركز نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن على تمكين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، إلى أقصى قدر ممكن، من تنفيذ ولايتها على الرغم من المخاطر الأمنية. وتم وضع سياسات وبرامج أمنية جديدة تهدف إلى تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة، على الرغم من أن المخاطر تشكل جزءا لا غنى عنه في النموذج التشغيلي للأمم المتحدة. وعنصر الخطر الأمني هو عنصر يجب معالجته وليس مجرد تفاديه، كما أنه واحد من التحديات العديدة التي تواجهها الأمم المتحدة في تنفيذ برامجها في العالم. وأخذ نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن مساره الصحيح غير أنه من المرجح أن يكشف المستقبل عن تحديات ومخاطر جديدة.

## ألف - الموظفون الذين تعرضوا إلى حوادث أمنية في عام ٢٠١٠

٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إدارة شؤون السلامة والأمن ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالحوادث الأمنية التي شملت موظفي الأمم المتحدة. لذلك، فإن التحليل الوارد في هذا التقرير يستند إلى القدرات المعززة لإدارة المعلومات. ومن الضروري تحليل البيانات بدقة لاستخلاص نتائج صحيحة بشأن التحديات الأمنية التي تواجهها الأمم المتحدة.

٦ - ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن مسؤول عن ما يزيد عن ١٥٠ ٠٠٠ موظف يعملون في أكثر من ١٧٠ بلدا. ويعمل قرابة ٣٠ ٠٠٠ موظف في المقار[٢]. ويعمل ما يزيد عن ١٢٠ ٠٠٠[٣] في مراكز عمل أخرى غير المقر، بما في ذلك المكاتب الميدانية.

---

(٢) لأغراض هذا التقرير، تعرف ”المقار“ بوصفها مقار مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأعضاء في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

(٣) هذه الأرقام المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة مستمدة من إحصاءات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتعداد موظفي الميدان لغرض تقاسم تكاليف نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، وقوائم الموظفين في إدارة الخطط الأمنية القطرية والمعلومات الناشئة من ”الإجراء المتعلق بمعلومات طلبات السفر“، وهي نفس أرقام عام ٢٠٠٩.

٧ - وفيما يلي بعض النتائج الرئيسية التي أسفر عنها تحليل الحوادث الأمنية الكبيرة المبلغ عنها[٤]:

(أ) من بين الـ ١٥٠ ٠٠٠ موظفا العاملين في منظومة الأمم المتحدة تضرر ١ ٤٣٨ موظفا، أو ١ في المائة تقريبا بسبب الحوادث الأمنية؛

(ب) لقي ما مجموعه ٢٤ موظفا من موظفي الأمم المتحدة مصرعهم في حوادث أمنية كبيرة، مقابل ٤٥ موظفا في عام ٢٠٠٩؛

(ج) لقي خمسة موظفين حتفهم بسبب العنف وقتل ١٩ موظفا آخر في حوادث ذات علاقة بالسلامة، مقابل ٣١ موظفا و ١٤ موظفا على التوالي في عام ٢٠٠٩؛

(د) أصيب ما مجموعه ٢٣٢ موظفا في حوادث أمنية (مقابل ١٩٠ موظفا في عام ٢٠٠٩) من بينهم ٦٨ موظفا بسبب العنف و ١٦٤ موظفا في حوادث تتعلق بالسلامة؛

(هـ) ومن بين التسعة عشر موظفا الذين قتلوا و الـ ١٦٤ موظفا الذين أصيبوا في حوادث تتعلق بالسلامة، توفي ١٦ موظفا وأصيب ١٤٧ موظفا في حوادث مرور؛

(و) وكان ٩٩ في المائة من موظفي الأمم المتحدة الذين تضرروا في الحوادث الأمنية من العاملين في الميدان.

٨ - وفيما يلي بعض الاستنتاجات الرئيسية التي يجب استخلاصها من تحليل هذه الحوادث الأمنية:

(أ) على عكس عام ٢٠٠٩، عندما كان الإرهاب هو السبب الرئيسي في الوفيات وكانت الإصابات في صفوف موظفي الأمم المتحدة ناشئة عن العنف، كانت جميع الوفيات ومعظم الإصابات التي وقعت في عام ٢٠١٠ الناشئة عن العنف تعزى إلى الأعمال الإجرامية؛

(ب) تعرض موظفو الأمم المتحدة العاملون في مواقع معرضة لخطر كبير إلى خطر الحوادث الأمنية بمقدار ضعف ما تعرض له العاملون في المواقع المصنفة أقل خطورة؛

---

(٤) في هذا التقرير، تشير ''الحوادث الأمنية الكبيرة'' إلى الحوادث المبلغ عنها التي ألحقت ضررا كبيرا ببيئة عمل الأمم المتحدة، وتشمل أعمال السلب، والاعتداءات الجسيمة، وأعمال الترهيب والتحرش، والجرائم المرتكبة في أماكن الإقامة، وحالات الاحتجاز والاعتقال والحوادث ذات الصلة بالسلامة، مثل حوادث الطرقات وحوادث الطيران. ولا تشمل الحوادث الأمنية الصغيرة التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة يوميا ضياع أو سرقة وثائق الهوية والجنح والسرقات الصغيرة على سبيل المثال. انظر المرفق الأول للاطلاع على التفاصيل بشأن جميع الحوادث.

(ج) وكانت حوادث المرور هي السبب الرئيسي في وفيات وإصابة موظفي الأمم المتحدة؛

(د) وظل الموظفون المعينون دوليا هم المتأثرون أكثر نسبيا بالحوادث الأمنية من الموظفين المعينين محليا، ومع ذلك فإن جميع موظفي الأمم المتحدة الخمس الذين قتلوا بسبب العنف كانوا موظفين محليين؛

(هـ) وتعرضت الموظفات بنسبة أكبر إلى السرقة، والجرائم في أماكن الإقامة، والاعتداء بالعنف، والاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي أكثر مما تعرض له نظرائهن من الرجال.

٩ - وفي عام ٢٠١٠، تعرضت الأمم المتحدة إلى كارثة طبيعية كبيرة. فقد أودى الزلزال الذي ضرب هايتي بحياة ٥٨ موظفا من موظفي الأمم المتحدة و ٤٣ فردا من أفراد قوة الشرطة والقوة العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وكان هذا الحادث المأسوي أول حادث يتعرض فيه موظفو الأمم المتحدة إلى إصابات جماعية بسبب كارثة طبيعية.

## ١ - الحوادث الأمنية الكبيرة التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة المدنيون

١٠ - في عام ٢٠١٠، أفادت التقارير أن قرابة ١ ٤٣٨ موظفا من موظفي الأمم المتحدة، أي نحو ١ في المائة من مجموع الموظفين قد تعرضوا إلى حوادث أمنية كبيرة. وهذه هي النسبة المئوية مماثلة للنسبة المئوية في عام ٢٠٠٩. وكان ٩٩ في المائة من هؤلاء المتضررين من العاملين في الميدان و ١ في المائة من المقر (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

**الموظفون الموزعون في مراكز العمل مقابل الموظفين المتضررين من الحوادث الأمنية، على الصعيد العالمي (٢٠١٠ و ٢٠٠٩)**

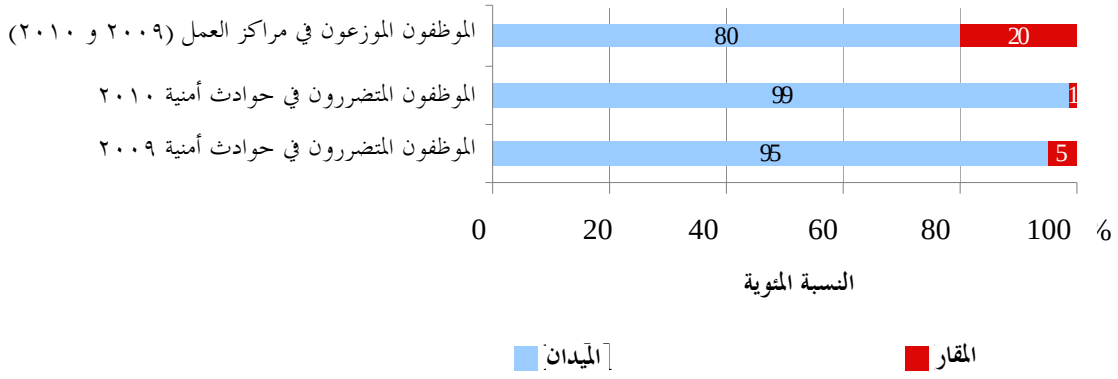

١١ - وكان ١٨ في المائة من موظفي الأمم المتحدة الموزعين في مواقع معرضة لدرجة كبيرة من الخطر تعرضوا إلى ٣١ في المائة من الحوادث الأمنية الكبيرة. ويدل ذلك على أن الموظفين العاملين في المواقع المعرضة لخطر كبير لا يزالون معرضين أكثر نسبيا إلى الحوادث الأمنية الكبيرة (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

**الموظفون الموزعون في مراكز العمل مقابل الموظفين المتضررين من الحوادث الأمنية في المواقع المعرضة لخطر كبير (٢٠١٠ و ٢٠٠٩)**

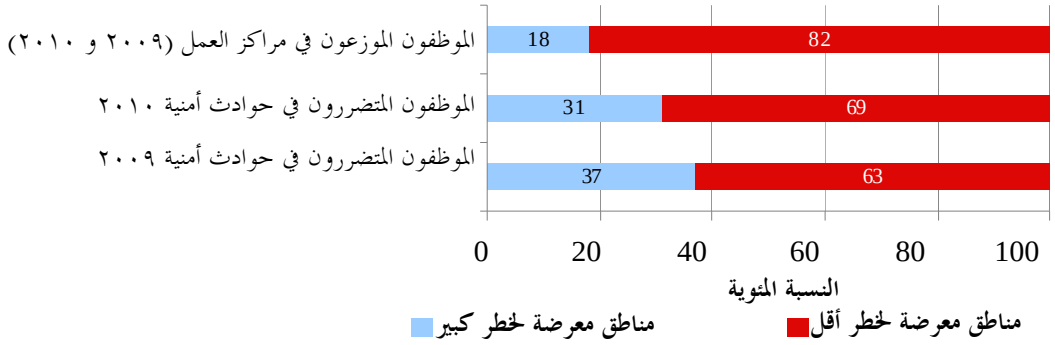


١٢ - وكان نصف جميع الموظفين المتضررين بحوادث أمنية تقريبا ينفذون أنشطة تتعلق مباشرة بمهامهم الرسمية في الأمم المتحدة عندما وقعت هذه الحوادث. وتعرض النصف الباقي لحوادث عندما كانوا خارج أوقات العمل (في أماكن إقامتهم أو في الإجازات).

## ٢ - الحوادث الأمنية الخطيرة الناجمة عن العنف

١٣ - من بين موظفي الأمم المتحدة الذين تعرضوا لحوادث أمنية خطيرة في عام ٢٠١٠ وعددهم ١ ٤٣٨ موظفاً، تضرر ١٨,٦ في المائة (٢٦٨) من الحوادث الخطيرة (أي تلك التي نجم عنها وفاة أو إصابة أو اختطاف). وهذه النسبة تقارب النسبة المسجلة في عام ٢٠٠٩ (١٧ في المائة).

١٤ - ومن بين هؤلاء الموظفين وعددهم ٢٦٨ موظفاً، تعرض ٨٥ لحوادث عنف. فقد أسفرت الأعمال الإجرامية عن مقتل خمسة موظفين وإصابة ٥٦، والأعمال الإرهابية عن إصابة ٤، والأعمال العدائية المرتبطة بالنزاعات المسلحة عن إصابة ٨ واختطاف ١٢. ويبين

الشكل الثالث أن عدد الموظفين الذين قتلوا من جراء العنف في عام ٢٠١٠ أقل مما كان عليه في الأعوام السابقة.

الشكل الثالث

**الموظفون الذين قتلوا من جراء العنف (٢٠٠٥-٢٠١٠)**

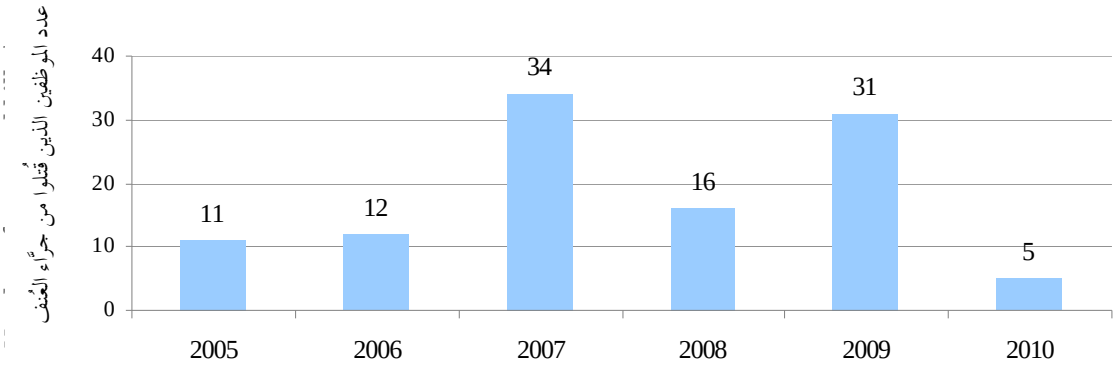


## ٣ - مقارنة معدلات جرائم القتل

١٥ - مواصلة للمقارنات الإحصائية التي قُدمت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، يقارن هذا التقرير الخسائر المتكبدة في أرواح موظفي الأمم المتحدة من جراء العنف بإحصائيات جرائم العنف في الدول الأعضاء، وذلك باستخدام المعايير الفردية. ويتراوح معدل جرائم القتل في معظم البلدان بين جريمة واحدة و ١٠ جرائم لكل ٠٠٠ ٠٠٠ ١ نسمة[٥]. أما في البلدان التي تبلغ فيها معدلات جرائم العنف مستويات مرتفعة، فيمكن أن يصل معدل جرائم القتل إلى ٢٠ أو ٣٠ جريمة لكل ٠٠٠ ٠٠٠ ١ نسمة. وبما أن ٥ من موظفي الأمم المتحدة البالغ عددهم ٠٠٠ ١٥٠ موظف، قتلوا من جراء العنف في عام ٢٠١٠، فإن المعدل العام للوفيات من جراء العنف بالنسبة للأمم المتحدة هو ٣,٣ في المائة لكل ٠٠٠ ٠٠٠ ١ موظف. وهذا المعدل أقل بكثير عن المعدل المسجل في عام ٢٠٠٩ والبالغ ٢٠,٦ لكل ٠٠٠ ٠٠٠ ١ موظف، وهو يرتبط عادة بالبلدان التي تنخفض فيها معدلات جرائم العنف.

١٦ - وقد لَقي جميع الموظفين الخمسة مصرعهم من جراء العنف في عام ٢٠١٠، في أربعة بلدان عالية المخاطر. ويبين تحليل البيانات أن معدل الوفيات من جراء العنف بالنسبة للأمم المتحدة في هذه البلدان الأربعة مجتمعة، بلغ في عام ٢٠١٠، نسبة ٣٥,٧ في المائة لكل

(٥) The ***Global Burden of Armed Violence*** **report** (جنيف، أمانة إعلان جنيف، ٢٠٠٨)، Executive Summary, p. 5، يورد التقرير أن المتوسط العالمي لجرائم القتل يبلغ ٧,٦ جرائم لكل ٠٠٠ ٠٠٠ ١ نسمة، ويمكن الاطلاع على التقرير على الموقع الشبكي www.genevadeclaration.org.

١٠٠ ٠٠٠ موظف، وهو معدل يرتبط عادة بالبلدان التي ترتفع فيها معدلات جرائم العنف (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع

**مقارنة معدلات جرائم القتل، ٢٠١٠ و ٢٠٠٩**

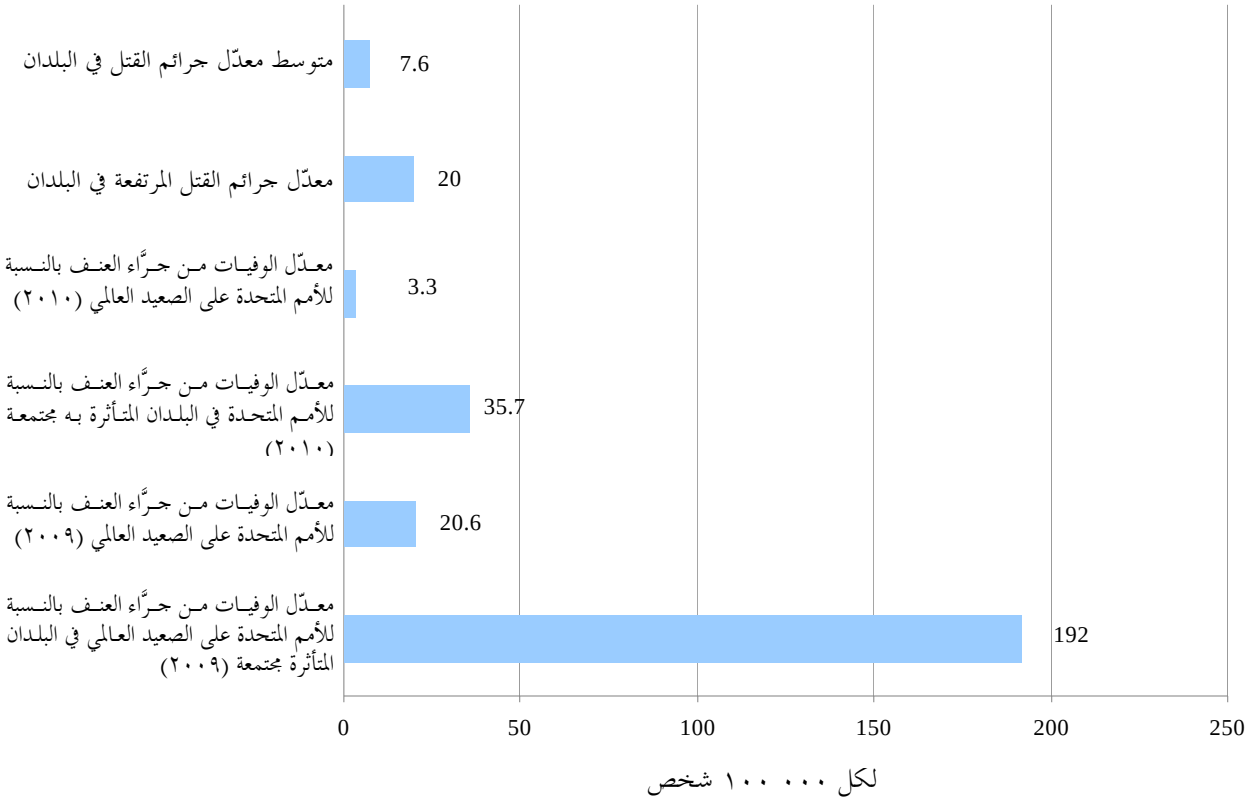

## ٤ - حالات الاختطاف

١٧ - في عام ٢٠١٠، اختُطف ١٢ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة، مقابل ٢٢ موظفاً في عام ٢٠٠٩. وقد وقعت حالات الاختطاف هذه في ثمانية بلدان، ٧٥ في المائة منها مصنفة على أنها أماكن شديدة الخطورة. وكانت ٩ حالات من بين حالات الاختطاف الـ ١٢ هذه، ذات دوافع مالية. وكان عدد الموظفين المختطفين من الموظفين المعينين دولياً مساوياً لعدد الموظفين المختطفين المعينين محلياً (انظر الشكل الثامن أدناه). وكانت هناك حالة واحدة طال فيها احتجاز أحد الموظفين رهينة فترة ثلاثة أشهر، بينما انتهت جميع الحالات الأخرى في غضون ساعات أو أيام.

## ٥ - حوادث العنف الأخرى

١٨ - تعرَّض موظفو الأمم المتحدة أيضاً لأعمال عنف لم تسفر عن وفيات أو حالات اختطاف أو إصابات. ففي عام ٢٠١٠، تعرض ٢٣٩ موظفاً لحوادث سلب، و ٣٥ اقتُحمت منازلهم، وتعرَّض ٦٤ موظفا لاعتداءات جسيمة. وفي عام ٢٠١٠، تعرض ٢٢٧ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة لأعمال تخويف ومضايقة. ويبين الشكل الخامس عدد الموظفين الذين تعرضوا، في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، لمختلف أنواع الحوادث الأمنية التي لم تسفر عن إصابات أو حالات اختطاف أو وفيات (انظر المرفق الأول للاطلاع على تفاصيل أوفى).

الشكل الخامس

**عدد موظفي الأمم المتحدة الذين تعرضوا لحوادث أمنية حسب فئة الحادثة (٢٠٠٩ و ٢٠١٠)**

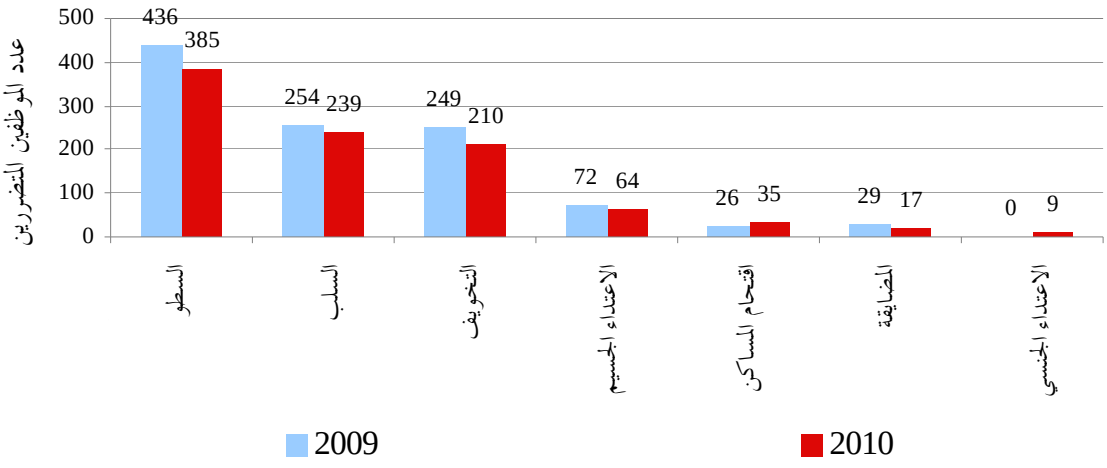

## ٦ - الحوادث المتعلقة بالسلامة

١٩ - في عام ٢٠١٠، لَقِيَّ ١٩ موظفاً مصرعهم وأصيب ١٦٤ في حوادث تتعلق بالسلامة، وهو ما يعني أن عدد موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا أو أصيبوا في حوادث تتعلق بالسلامة يفوق عدد من قتلوا أو أصيبوا من جراء العنف. ومن بين هذه الحوادث المتعلقة بالسلامة، تسببت حوادث المرور في ٨٤ في المائة (١٦) من الوفيات و ٩٠ في المائة (١٤٧) من الإصابات، مما يجعل مخاطر الطريق السبب الرئيسي في وفاة وإصابة موظفي الأمم المتحدة في عام ٢٠١٠.

٢٠ - إلا أن موظفي الأمم المتحدة تعرضوا أيضاً لحوادث أخرى تتعلق بالسلامة. فقد أصيب عشرة موظفين في حوادث في أماكن عملهم، وأصيب موظفان في حرائق في مكان العمل، وأصيب اثنان في حادثة طائرة. بالإضافة إلى ذلك، توفي ثلاثة موظفين وأصيب ثلاثة أثناء ممارستهم لأنشطة ترفيهية.

٢١ - ويقارن الشكل السادس عدد الموظفين الذين قتلوا أو أصيبوا في حوادث العنف بعدد من قتلوا أو أصيبوا في الحوادث المتعلقة بالسلامة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

الشكل السادس

**حوادث العنف مقابل الحوادث المتعلقة بالسلامة (٢٠٠٩ و ٢٠١٠)**

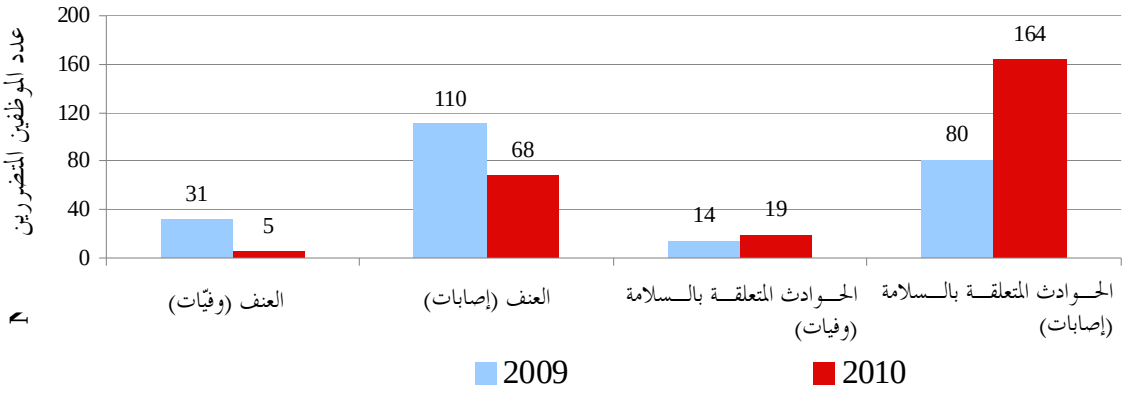

## ٧ - مخاطر حوادث المرور

٢٢ - ارتبط نحو ٥٥ في المائة من جميع الإصابات التي تكبدتها الأمم المتحدة في حوادث المرور، باستخدام مركبات رسمية تابعة للأمم المتحدة؛ بينما ارتبط ٢٩ في المائة منها باستخدام مركبات خاصة؛ وارتبط ٧ في المائة منها باستخدام وسائل المواصلات العامة وكان ٩ في المائة من المتضررين من هذه الحوادث من المارّة.

٢٣ - وبالإضافة إلى مقتل ١٦ موظفا من موظفي الأمم المتحدة وإصابة ١٤٧ موظفا في حوادث المرور، توفي ٣٣ شخصاً من غير موظفي الأمم المتحدة وأصيب ١٥٢ شخصا في حوادث مرور تسببت فيها مركبات تابعة للأمم المتحدة في ٣٠ بلداً.

## ٨ - مقارنات الحوادث الأمنية الهامة حسب نوع الجنس

٢٤ - تبلغ نسبة الإناث ٤٠ في المائة من مجموع موظفي الأمم المتحدة و ٣٧ في المائة من الموظفين الذين تعرضوا لحوادث أمنية هامة. وبالتالي، فإن الموظفات، في عام ٢٠١٠ وكما في عام ٢٠٠٩، تعرضن بدرجة أقل لحوادث أمنية هامة بالنسبة إلى عددهن. أما الذكور، فيشكلون ٦٠ في المائة من مجموع الموظفين ولكن ١٠٠ في المائة ممن قتلوا و ٧٥ في المائة ممن أصيبوا من جراء العنف.

٢٥ - وقد تعرضت الموظفات بشكل أكبر من غيرهن لبعض أنواع الحوادث. فعلى سبيل المثال، شكلت الإناث ٦٠ في المائة من مجموع من تعرضوا لحوادث السلب، و ٤٩ في المائة ممن تعرضوا لحوادث اقتحام المنازل، و ٤٥ في المائة ممن تعرضوا للسطو على المنازل، و ٥٢ في المائة ممن تعرضوا لاعتداءات جسيمة، و ٥٢ في المائة ممن تعرضوا لمضايقات، و ١٠٠ في المائة من الموظفين الذين تعرضوا لاعتداءات جنسية. وبالنظر إلى أن الإناث يشكلن ٤٠ في المائة من مجموع الموظفين، فإن نسبة تعرضهن لأنواع الحوادث المذكورة أعلاه، تفوق نسبة تعرّض الموظفين الذكور لها (انظر الشكل السابع).

الشكل السابع

**الإناث والذكور من الموظفين الذين تعرضوا لحوادث أمنية (٢٠١٠)**

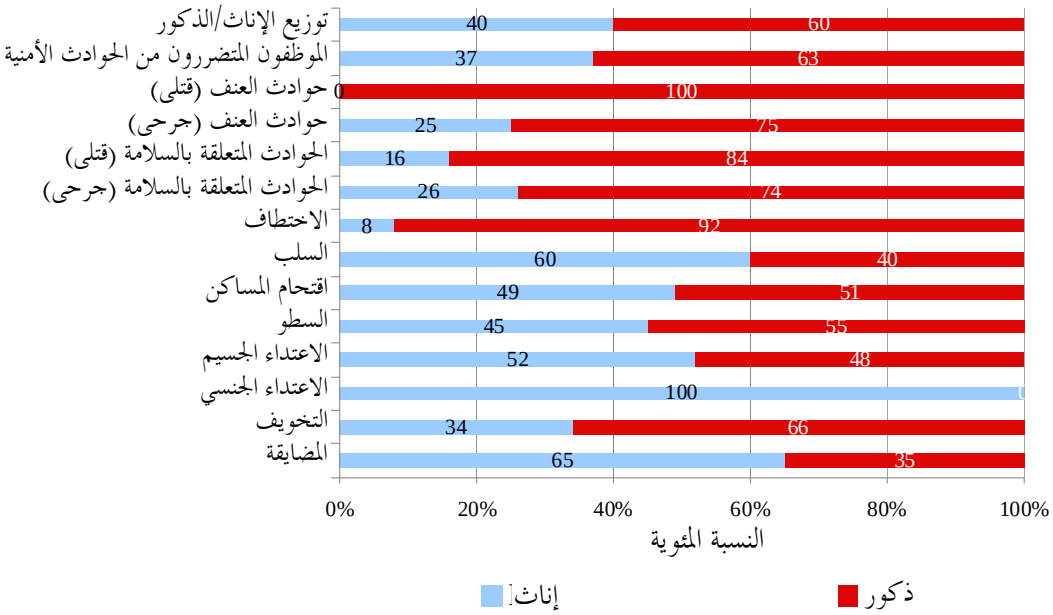


## ٩ - مقارنات الحوادث الأمنية الهامة التي تعرض لها الموظفون الدوليون والموظفون المحليون

٢٦ - من بين موظفي الأمم المتحدة البالغ عددهم ٠٠٠ ١٥٠ موظف، يمثل الموظفون المعينون دولياً ٢٧ في المائة تقريباً، وقد تعرضوا لـ ٣٤ في المائة من الحوادث الأمنية الهامة. أما الموظفون المعينون محلياً، فيمثلون ٧٣ في المائة تقريباً، وقد تعرضوا لـ ٦٦ في المائة من الحوادث الأمنية الهامة. وتعني هذه الأرقام أن الموظفين الدوليين تضرروا، في عامي ٢٠١٠ و ٢٠٠٩ أكثر من غيرهم من الحوادث الأمنية.

٢٧ - ومع ذلك، فإن جميع موظفي الأمم المتحدة الخمسة الذين قتلوا بسبب العنف في عام ٢٠١٠ كانوا معينين محلياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعمال المضايقة والتخويف كان تأثيرها أشد على الموظفين المعينين محلياً نظراً للعلاقات التي تربطهم بالمجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، ومن حيث الأعداد المطلقة للموظفين وعدد الحوادث التي تعرضوا لها، فإن الموظفين المحليين هم الأشد تضرراً من هذه الحوادث، لذا يجب أن تظل مسألة كفالة أمنهم في صدارة أولويات الأمم المتحدة والحكومات المضيفة.

الشكل الثامن

**الحوادث الأمنية التي تعرض لها الموظفون الدوليون والموظفون المحليون (٢٠١٠)**

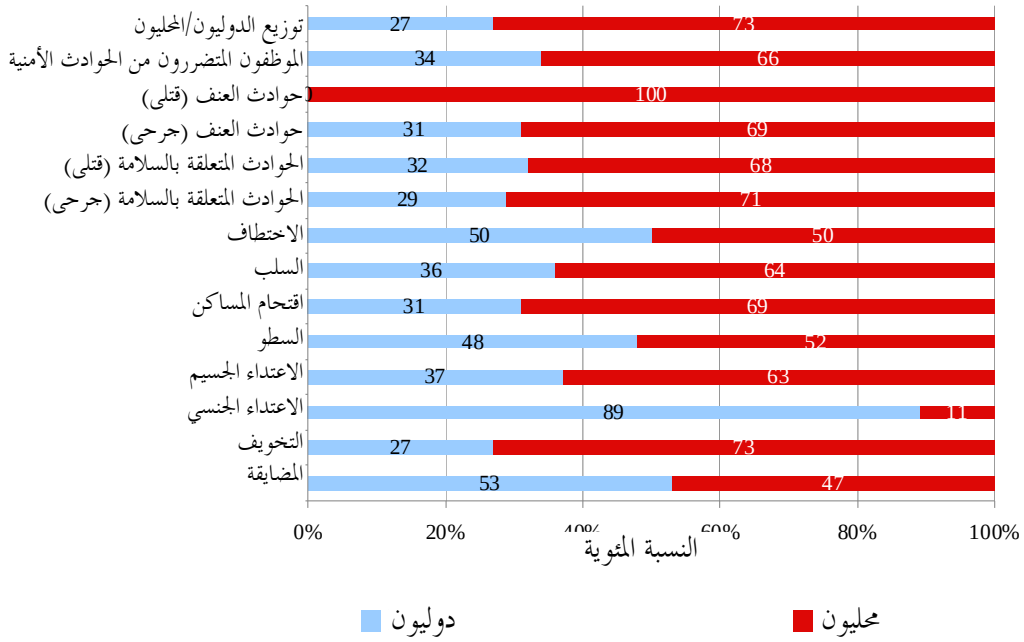


## باء – العمليات التي تنفذها الأمم المتحدة في بيئات شديدة الخطر

٢٨ – رغم الجهود التي تبذلها الحكومات المضيفة، وجدت منظومة الأمم المتحدة نفسها مع ذلك في مواجهة تحديات كبيرة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ويتطلب فهم التحديات الأمنية التي تواجهها الأمم المتحدة أكثر من مجرد تحليل الإحصاءات المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة المتضررين من الحوادث الأمنية الهامة، لأن العديد من الحوادث التي تعرضت لها الأمم المتحدة لم تسفر عن إصابات أو وفيات في صفوف الموظفين.

٢٩ – وتضرر موظفو الأمم المتحدة في عام ٢٠١٠، أكثر بحوادث أمنية في أفغانستان ومنطقة دارفور في السودان وفي الصومال. فقد تأثر موظفو الأمم المتحدة هناك بالنزاعات المسلحة وقطع الطرق والاختطاف وأخذ الرهائن والإرهاب والمضايقة والتخويف ومن حوادث تتعلق بالسلامة. وتطرح تلك المواقع تحديات أمنية استثنائية أمام الأمم المتحدة وتظل مصدر قلق خطير، لا سيما وأنها تشهد أيضاً حالات طوارئ معقدة تؤثر في السكان المحليين.

٣٠ - وفي هذه المواقع الثلاثة وحدها، تعرضت أماكن العمل التابعة للأمم المتحدة لـ ٢٦ هجوماً مسلحاً (منها ٥ استخدمت فيها الصواريخ والمدفعية)، و ١٣ استخدمت فيها أجهزة متفجرة مرتجلة، ونُصب ٣٦ كميناً لقوافل تابعة للأمم المتحدة، وسُجلت ٣١ حالة استيلاء على مركبات تابعة لها.

٣١ - وفي أكثر من ٨٠ بلداً، كان موظفو الأمم المتحدة ضحايا للنهب والاعتداء الجسيم والجريمة في أماكن سكنهم. وفي بعض تلك المواقع، تعرض موظفو الأمم المتحدة أيضاً للاختطاف.

٣٢ - وحتى في ظل هذه الظروف الصعبة، تمكنت الأمم المتحدة باتباعها الممارسات والمبادئ الأمنية السليمة، من تنفيذ البرامج في ظروف آمنة، بما في ذلك برامج الإغاثة في حالات الطوارئ لدعم المجتمعات المحتاجة. وأتاحت هذه المبادئ والممارسات الأمنية التوجيه والدعم بشكل آني في مجال إدارة الأمن لموظفي الأمم المتحدة. وتسنى تحقيق هذا النجاح من خلال التعاون، وفي أحيان كثيرة بفضل الدعم الاستثنائي الذي تقدمه العناصر الأمنية في الوكالات والصناديق والمنظمات، بما فيها نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

## جيم - الحوادث الأمنية الهامة في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١١

٣٣ - في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١١، أدت أعمال العنف إلى مقتل ٩ موظفين وإصابة ٤٦ موظفا من موظفي الأمم المتحدة. وقتل ثلاثة موظفين من موظفي الأمم المتحدة في الهجوم على مكتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في مزار شريف. وقتل في هذا الهجوم أربعة من موظفين معينين دولياً. وقتل موظفان في كمين نصب لمركبات تابعة للأمم المتحدة، كما قتل اثنان نتيجة لأعمال عسكرية عدائية واثنان بسبب هجومين إجراميين.

٣٤ - ومن بين موظفي الأمم المتحدة المصابين وعددهم ٤٦ موظفا، أصيب ٣٣ موظفا في هجمات إجرامية، و ٥ موظفين في أعمال عدائية عسكرية، و٥ موظفين في أعمال ترتبط باضطرابات مدنية و ٣ موظفين في أعمال إرهابية. واختطف أربعة عشر موظفا. وقد كانت ١٢ حالة من حالات الاختطاف الـ ١٤ هذه، ذات دوافع مالية. وكانت هناك حالة واحدة احتجز فيها أحد الموظفين رهينة لفترة شهرين، بينما انتهت جميع الحالات الأخرى في غضون ساعات أو أيام.

٣٥ - وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١١، توفي ٣٣ موظفا من موظفي الأمم المتحدة وأصيب ٧٣ موظفا في حوادث تتعلق بالسلامة. وأسفرت حوادث المرور عن مقتل ٧ موظفين وإصابة ٦٣ موظفا.

٣٦ - وقتل اثنان وثلاثون شخصاً في تحطم طائرة تابعة للأمم المتحدة في كينشاسا، وكان على متن الطائرة ٢٠ موظفا من موظفي الأمم المتحدة و ٢ من الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة لقوا جميعاً مصرعهم في ذلك الحادث المأساوي. وقتل أربعة موظفون آخرون عندما تحطمت طائرة عسكرية تقلهم في دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

## ثالثا - احترام حقوق الإنسان والامتيازات والحصانات الخاصة بموظفي الأمم المتحدة وغيرهم

٣٧ - يستند نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن إلى المبدأ الأساسي الذي ينص على أن المسؤولية الرئيسية عن أمن وحماية موظفي الأمم المتحدة وأفراد أسرهم المستحقين وممتلكاتهم وممتلكات المنظمة، تقع على عاتق الحكومة المضيفة. وطلبت الجمعية العامة، في الفقرة ١٥ من قرارها ١٣٢/٦٥، إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وامتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد الذين يضطلعون بأنشطة تنفيذاً لولاية إحدى عمليات الأمم المتحدة. وطلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الأمين العام أن يسعى إلى أن تتضمن المفاوضات التي تجرى بشأن اتفاقات المقار وغيرها من الاتفاقات الخاصة بالبعثات التي تتصل بموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، الشروط المنطبقة الواردة في اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها واتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها والاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وينطبق في هذا الشأن أيضاً البروتوكول الملحق بالاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها الذي دخل حيز النفاذ في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٠.

٣٨ - وقد واصلت الأمم المتحدة الممارسة الراسخة منذ أمد طويل والمتعلقة بإدراج الاتفاقات المبرمة مع البلد المضيف أحكاماً تتعلق بالتزام الحكومة المضيفة بتوفير السلامة والأمن لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وإشارات إلى الصكوك القانونية ذات الصلة. وتتضمن اتفاقات مركز القوات والاتفاقات التي تتفاوض بشأنها الأمم المتحدة، إشارات إلى اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها واتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها.

٣٩ - وبالإضافة إلى ذلك، واصل كبار المسؤولون في الأمم المتحدة مناقشة مسائل مع الدول الأعضاء تتعلق بحقوق الإنسان لموظفي الأمم المتحدة وامتيازاتهم وحصاناتهم وسلامتهم وأمنهم، كما واصلوا السعي إلى الحصول على دعمها في مجال تحسين البيئة التنفيذية.

٤٠ - ويحث الأمين العام الحكومات، وفقاً للفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ١٣٢/٦٥، على أن تتعاون مع الأمم المتحدة في كفالة إبرام ما يلائم، وفي الوقت المناسب، من اتفاقات البلد المضيف وغيرها من الصكوك القانونية ذات الصلة بالموضوع، وكذلك اتفاقات مركز القوات التي تشمل أحكاماً ملائمة بشأن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها، بما في ذلك أحكاماً رئيسية من جملة من الاتفاقيات، من بينها اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، والاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها والبروتوكول الاختياري الملحق بها.

## رابعا - الاعتقال والاحتجاز

٤١ - في عام ٢٠١٠، احتُجز أو اعتُقل ٢١١ موظفا من موظفي الأمم المتحدة، وكان ٨٩ في المائة منهم من الموظفين المُعيَّنين محليا. وكانت ٢٤ في المائة من حالات الاحتجاز هذه (٥٠ حالة) ذات صلة بالعمل، أي أنّ الأفراد احتُجزوا أثناء تنفيذهم لواجباتهم الرسمية أو لأسباب تتعلق بذلك. وقد حسم معظم هذه الحالات وأُطلق سراح المحتجزين في غضون ساعات أو أيام أو أسابيع من اعتقالهم. وفي ثلاث حالات فقط لم يُسمح للأمم المتحدة فيها بالوصول إلى الشخص المحتجز ولم يتم إطلاعها على أسباب الاعتقال.

٤٢ - أما النسبة المتبقية من حالات الاعتقال والاحتجاز وهي ٧٦ في المائة (١٦١ حالة)، فهي حالات لا علاقة لها بالعمل. وفي تلك الحالات، احتُجز الأفراد بزعم ارتكابهم جرائم مدنية أو جرائم جنائية.

## خامسا - تعزيز نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن

### ألف - تعزيز التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة

٤٣ - واصل وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير تكثيف اتصالاته وحواراته مع السلطات المعنية في الدول الأعضاء على المستوى القطري وفي مواقع مقار الأمم المتحدة، وجرى فيها تحديد سبل تعزيز التعاون بين الحكومات المضيفة والأمم المتحدة بشأن القضايا الأمنية، بما في ذلك تبادل المعلومات عن المسائل ذات الصلة

بالأمن، وتحليل التهديدات، وتقييم المخاطر، والتخطيط لحالات الطوارئ وغير ذلك من جوانب إدارة المخاطر، بما في ذلك اتخاذ تدابير حمائية لمباني الأمم المتحدة.

٤٤ - وما برح وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن يبلغ الدول الأعضاء عن الخطوات المتخذة والموارد المطلوبة لتنفيذ التوجه الاستراتيجي الجديد لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وينصب تركيز التوجه الاستراتيجي الجديد على تمكين الأمم المتحدة من تنفيذ البرامج على نحو آمن من خلال إدارة المخاطر الأمنية ووضع نظام لإدارة الأمن محسَّن، ومهني وقائم على المعلومات. وما برحت إدارة السلامة والأمن تعمل على تعزيز التعاون من الحكومات المضيفة بشأن الأمن بوصفه مجال تركيز استراتيجي لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

٤٥ - ومن المجالات الرئيسية للتعاون بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة محاسبة المسؤولين عن التهديدات وأعمال العنف ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وعقد وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن أيضا اجتماعات ثنائية مع السلطات المعنية في الدول الأعضاء لإقناعها بضرورة إجراء تحقيق كامل في الهجمات ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وتقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة. وبالرغم من الجهود المبذولة على مستوى رفيع لكفالة نجاح التحقيقات في هذه الهجمات، فلا يزال هناك الكثير من الحالات التي لم تتم تسويتها فيما يتعلق باعتقال مرتكبيها، ومحاكمتهم ومعاقبتهم.

## باء - تنقيح نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن

٤٦ - سلط التقرير السابق (A/65/344 و Corr.1) الضوء على التطورات والابتكارات في عملية التحول المستمرة لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، والتي ركزت على تمكين الأمم المتحدة من تنفيذ البرامج بإيجاد السبل الكفيلة بالإبقاء على موظفي الأمم المتحدة اللازمين حيث يجب أن يكونوا، وفي ظروف آمنة قدر الإمكان. واستجابة لذلك، رحبت الجمعية العامة في قرارها ١٣٢/٦٥، بالتقدم المحرز صوب تحقيق مزيد من تعزيز نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن ودعمت التركيز على تمكين منظومة الأمم المتحدة من تنفيذ ولاياتها، وبرامجها وأنشطتها عن طريق الإدارة الفعالة للمخاطر التي يتعرض لها الموظفون. ويوضِّح هذا التقرير الكيفية التي نفذ بها نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن تحولا في نمط التفكير من ”متى الرحيل“ إلى ”كيفية البقاء“ وأدي إلى المزيد من تعزيز نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

٤٧ - والتعاون والتنسيق بين جميع أعضاء الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، بقيادة وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، أساسيان لتشغيل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن وزيادة تعزيزه.

## ١ - إلغاء نظام المراحل الأمنية والتغييرات ذات الصلة

٤٨ - أُلغي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، نظام المراحل الأمنية استنادا إلى التوصيات التي ظلت معلقة لفترة طويلة. واتساقا مع نهج إدارة المخاطر الأمنية، فقد وفَّر نظام المستويات الأمنية المستحدث مديري الأمن أداة مستقلة وموضوعية ولا صلة لها بالتدابير الأمنية أو باستحقاقات تتصل بالأمن. وقد مكن هذا التغيير مديري الأمن من اعتماد مجموعة عريضة من التدابير الأمنية للتصدي للمخاطر التي يتعرض لها الموظفون ودعم برامج الأمم المتحدة وأنشطتها.

٤٩ - وقد وضعت إدارة شؤون السلامة والأمن، لأغراض دعم النهج الجديد، عددا من السياسات الجديدة. وقد اعتمدت الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى سياسة جديدة بشأن عمليات الإجلاء، والنقل وطرائق العمل البديلة. وتدعم هذه السياسات اتخاذ قرارات أكثر دقة، ومحددة السياق وقائمة على المخاطر بشأن كيف ومتى يتم نقل الموظفين وأفراد الأسر الذين تنطبق عليه الشروط بعيدا عن الظروف المحفوفة بالمخاطر، غير المقبولة وتقديم الدعم للموظفين المعينين في اضطلاعهم بمسؤولياتهم. ولم يكن تحقيق هذا النوع من المرونة ممكنا في إطار نظام المراحل الأمنية.

٥٠ - وجرى وضع سياسات جديدة بشأن التصاريح الأمنية ونظام حاسوبي مبسَّط وسهل الاستخدام (''الإجراء المتعلق بمعلومات طلبات السفر'') لتيسير عملية تقديم طلبات إصدار التصاريح الأمنية والحصول عليها. وقد أدت السياسات الجديدة ونظام البرامجيات الحاسوبية الجديد إلى زيادة تسجيل سفر موظفي الأمم المتحدة في مهام رسمية.

٥١ - وبفضل التنفيذ المتسم بالكفاءة لـ ''الإجراء المتعلق بمعلومات طلبات السفر'' لأغراض التصاريح الأمنية وإصدار السياسات الجديدة بشأن الإجلاء والنقل، تمكَّن المديرون من الاستجابة السريعة والفعالة لمجموعة من الظروف الأمنية الصعبة في النصف الأول من عام ٢٠١١، ولا سيما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٥٢ - وتطلب إلغاء نظام المراحل الأمنية أيضا إتباع نُهج جديدة وتعزيز التنسيق مع شبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى لضمان حصول موظفي منظومة الأمم المتحدة وأفراد أسرهم المؤهلين والذين يجب نقلهم أو إجلاؤهم على التعويضات والأجور اتساقا مع تغييرات السياسات في نظام إدارة الأمن.

## ٢ - مبادرات السلامة على الطرق

٥٣ - وضعت إدارة السلامة والأمن سياسات تتعلق بالسلامة على الطرق واعتمدتها الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، وذلك استجابة للشواغل المستمرة بشأن تأثير المخاطر المتعلقة بالسلامة على الطرق في موظفي الأمم المتحدة، وكذلك استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٢٣ من قرارها ١٣٢/٦٥. وتتضمن هذه السياسات مختلف سياسات ومبادرات السلامة على الطرق المتبعة في مختلف المؤسسات الأطراف في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بما في ذلك الأمر الإداري الصادر عن الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن السلامة على الطرق والقيادة الآمنة (ST/A1/2010/06). وتحدد السياسات أيضا النهج المتبع في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن إزاء إدارة المخاطر الناجمة عن المخاطر المتعلقة بالسلامة على الطرق، مثل التخطيط الأفضل ودعم الاستجابة الطبية، كما تتضمن تفاصيل عن مسؤوليات المؤسسات الأطراف في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، وسائقي مركبات الأمم المتحدة وركابها من أجل الوقاية من حوادث المرور والتخفيف من آثارها حال وقوعها. وتشدد السياسات أيضا على أن ممارسات القيادة غير الآمنة وحوادث المرور التي تشمل مركبات الأمم المتحدة يمكن أن تثير الاستياء بين السكان المحليين تجاه الأمم المتحدة ومن المحتمل أن تتسبب في حوادث أمنية إضافية. وفي حالة اعتماد اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى للسياسات، فستنطبق عندئذ منظومة الأمم المتحدة ولأول مرة سياسات موحدة بشأن السلامة على الطرق. وهذا سيتيح الفرصة للمزيد من التدريب الفعال على نطاق المنظومة على السلامة على الطرق والقيام بحملات التوعية.

٥٤ - واستجابة لطلب الجمعية العامة تعزيز عملية جمع البيانات وتحليلها فيما يتعلق بحوادث المرور التي تشمل موظفي ومركبات الأمم المتحدة، فضلا عن المدنيين غير التابعين للأمم المتحدة المتضررين من الحوادث التي تشمل مركبات الأمم المتحدة (انظر، الفقرة ٢٣ من القرار ١٣٢/٦٥)، فقد عدلت إدارة السلامة والأمن متطلباتها المتعلقة بالإبلاغ عن الحوادث الأمنية، مما أدى إلى جمع بيانات أفضل بشأن حوادث المرور، على النحو المبيَّن بالتفصيل أعلاه.

### ٣ - تدابير تحسين سلامة الموظفين المعينين محليا وأمنهم

٥٥ - ظلت مسألة أمن وسلامة الموظفين المعينين محليا تتسم بالأهمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالنسبة للأمم المتحدة وللدول الأعضاء، كما حظيت بالأولوية في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وأثناء الأزمات، أجمعت مؤسسات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن على وحدة هدفها المتمثل في دعم الموظفين المعينين محليا. وقد حدد موظفون معيَّنون، بالتشاور مع أفرقة إدارة المسائل الأمنية، خيارات النقل للموظفين المعينين محليا وأفراد أسرهم الذين تتوفر فيهم الشروط إذا دعت الضرورة إلى ذلك. وقد أُحرز قدر كبير من النجاح في إقامة روابط حيوية ومستدامة للاتصال مع الموظفين المعينين محليا طوال فترات الأزمات. وقدمت منظومة الأمم المتحدة سُلفا على المرتبات عند الضرورة، ونفذت طرائق بديلة للعمل في بعض الحالات. واكتست رعاية الموظفين المعينين محليا أهمية قصوى خلال الأزمات ووفرت إدارة السلامة والأمن طرائق محسنة ونطاقا واسعا من خدمات إسداء المشورة للموظفين المعينين محليا من المتضررين من الأزمة الذين يعانون من الإجهاد. وتواصل إدارة شؤون السلامة والأمن ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن تحديد المجالات التي يجب أن تقدم فيها المزيد من الدعم للموظفين المعينين محليا، بما في ذلك تعزيز التدريب في المجال الأمني وتطبيقه على نطاق واسع.

### ٤ - تدابير تحسين سلامة الموظفات وأمنهن

٥٦ - لقد أُبلغت الجمعية العامة في السابق (انظر الفقرة ٦٠ من الوثيقة A/65/344) بأن الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية قد وافقت على برنامج تدريبي خاص في مجال أمن الموظفات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى نشر البرنامج التدريبي المعنون ''تدريب بشأن التوعية بأمن المرأة'' على الموقع الشبكي لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن ليستخدمه المدربون على نطاق المنظومة. وقاد برنامج الأغذية العالمي مبادرة التدريب هذه، والتي تعالج مسألة أمن المرأة وتعزز الوعي الجنساني. وجرى عرض الموضوع على جميع مسؤولي الأمن المعينين حديثا.

### ٥ - التطورات الأخرى المستجدة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن

٥٧ - درست إدارة السلامة والأمن من جديد توصيات الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها على الصعيد العالمي (الفريق المستقل) خلال عام ٢٠١٠ والنصف الأول من عام ٢٠١١. وأجرت الإدارة اختبارات تجريبية لثلاث مبادرات لتعزيز تعاون البلدان المضيفة بشأن المسائل الأمنية، بالتركيز على الاتفاقات المبرمة مع البلدان

المضيفة، ولجان الاتصال مع البلدان المضيفة والاتفاقات الأمنية النموذجية مع البلدان المضيفة. وأثبتت الاختبارات التجريبية أن تلك المبادرات لن تكون مجدية ولن تعالج بشكل سليم المسائل الأساسية فيما يتعلق بتعاون البلدان المضيفة. وقد وافقت الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية على استكشاف نهج أشمل لتعزيز التعاون مع سلطات البلد المضيف ليشمل إدراج تعاون البلد المضيف في التدريب على إدارة الأمن وتقييمات الامتثال، وتعزيز الاتصال بالدول الأعضاء ووضع منهجية تعكس صورة موثوقة عن تعاون البلد المضيف وتتيح الفرصة لاتخاذ إجراءات علاجية.

٥٨ - وأوصى الفريق المستقل بتنقيح إطار المساءلة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وأحاطت الجمعية العامة علما في قرارها ٦٥/٢٦٠ بالإطار المنقح المقدم في تقرير الأمين العام في عام ٢٠١٠ (A/65/320 و Corr.1). وفي وقت لاحق قامت إدارة شؤون السلامة والأمن بتوزيع الإطار المنقح على صعيد نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وطُلب إلى رؤساء وكالات منظومة الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها توزيع الإطار المنقح داخل منظماتهم، كما طُلب إلى المسؤولين المعينين وأفراد أفرقة إدارة المسائل الأمنية توزيع الإطار المنقح على جميع الموظفين في الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، وعقب القرار السابق الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ عن مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، فقد جرى تذكير المنظمات الأطراف في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن بوضع أُطر خاصة بها للمساءلة فيما يتعلق بالأمن. وحتى الآن، قامت ١١ منظمة من المنظمات الأطراف في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن بتنفيذ ذلك فعلا.

## سادسا - مساهمات إدارة شؤون السلامة والأمن في أمن الموظفين

٥٩ - واصلت إدارة شؤون السلامة والأمن النهوض برؤيتها الاستراتيجية المتمثلة في إدارة عصرية واحترافية لشؤون الأمن، تقدم الدعم للمسؤولين المكلفين وأفرقة إدارة الأمن لتمكين الأمم المتحدة من تنفيذ برامجها وأنشطتها. وبالاستفادة من إنجازاتها التي حققتها خلال عام ٢٠٠٩ والنصف الأول من عام ٢٠١٠، واصلت الإدارة تحسين أنشطتها بصورة كبيرة في مجال الدعم الميداني والسياسات والاستقدام والتدريب وجمع المعلومات وتحليلها.

### ألف - الدعم الميداني

٦٠ - قدمت الإدارة الدعم الميداني عن طريق زيادة الحماية المتاحة في الأماكن التي يعمل فيها موظفو الأمم المتحدة ويعيشون فيها، وذلك بسبل منها إجراء استعراضات للنظم الأمنية ووضع توصيات لتحسين الحماية أو لنقل المنشآت وأماكن السكن من الأماكن عالية الخطر

إلى مواقع أكثر أمنا. وهي تتصدر الجهود المبذولة لتوفير معدات أفضل، ومن بينها معدات الحماية الشخصية والمركبات المدرعة والاتصالات، دعما للبرامج في الميدان.

٦١ - ووضعت الإدارة عملية تقييم أوسع نطاقا لتقييم فعالية كامل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن في المواقع الميدانية. وزارت أفرقة تقييم الامتثال ١٩ مركز عمل وأجرت تقييمات في ٨٤١ وكالة وصندوقا وبرنامجا. وواصلت الإدارة نشر بعثات لاستعراض التحقق من الامتثال إلى الميدان في غضون مهلة قصيرة لأخذ لمحة واضحة ودقيقة عن أسلوب العمل اليومي للنظام المحلي لإدارة الأمن. وأطلقت أيضا تطبيقا قائما على شبكة الإنترنت للتقييم الذاتي لمعايير العمل الأمنية الدنيا، لتحسين قدرات إدارة الأمن في المواقع الميدانية.

٦٢ - ونسقت الإدارة أمن ١١٦ مؤتمرا كبيرا خارج المقار. وقامت الإدارة أيضا باستعراض ترتيبات الأمن الفعلية في كل مركز عمل به مقر، ووضعت منهجية لتقييم التدابير الأمنية عن طريق استعراض الأقران. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت شبكة الأمم المتحدة لخدمات الأمن والسلامة نظاما موحدا لتحديد الهوية لمراقبة الدخول لتطبيقه في جميع مراكز العمل في العالم.

٦٣ - وواصلت الإدارة معالجة الاحتياجات النفسية لموظفي الأمم المتحدة وتحسين التأهب للعمليات وقدرة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة. وقدمت الإدارة الدعم إلى ١٣ ٣٢٥ موظفا في ٣٠ مركز عمل بتوفير خدمات معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة، كما قدمت التدريب إلى ١ ٣٨٩ مديرا لتدعيم قدرتهم على الاستجابة للاحتياجات النفسية لموظفيهم. وعالج مستشارو الإدارة عدداً كبيراً من الحوادث الخطيرة، من بينها أربعة حوادث احتجاز رهائن في السودان، واضطرابات مدنية وعنف بين الفئات العرقية في قيرغيزستان، وانفجار بمطعم في أوغندا، والهجوم على مجمع الأمم المتحدة في مزار شريف، والأزمة التي طال أمدها في كوت ديفوار، والأزمات في أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وطُلب إلى الإدارة الاستجابة عن طريق تقديم خدمات معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة لأزمات متعددة في ذات الوقت.

٦٤ - وأبرزت تلك الأزمات أهمية خلايا التدخل في حالات الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة، والتي أنشأتها الإدارة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتتألف هذه الخلايا من مستشارين مدربين ومنسقين للشؤون الأسرية والمساعدين الأقران. وقد تمكنت من الاستجابة في مواقع مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان بمزيد من السرعة والفعالية أكثر مما حدث في مواقع مثل تونس ومصر وليبيا والجمهورية العربية السورية، حيث لم تتوافر بها موارد كافية لإقامة هيكل ملائم لمعالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة.

٦٥ - وكان لبناء القدرات والدعوة وتحسين التعاون فيما بين الوكالات دور أساسي في نظام الدعم المستدام الذي قدمته الإدارة للاحتياجات النفسية لموظفي الأمم المتحدة. ودربت الإدارة ٨٧ أخصائيا في مجال الصحة النفسية في مناطق الشرق الأوسط وغرب أفريقيا والبحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية. ويعني ذلك أن ما يربو على ٥٠ فريقا من أفرقة الإدارة الأمنية تمكنت من الوصول إلى خدمات الأخصائيين في الصحة النفسية في المناطق الواقعة ضمن نطاق مسؤولياتهم. ونظمت الإدارة أيضا الاجتماع السنوي السادس للمستشارين المرتبطين بالأمانة العامة، حيث عمل ٤٤ مستشارا من المقر ومكتب الأمم المتحدة في فيينا والوكالات والصناديق والبرامج والمنظمات من أجل التوصل إلى تنسيق أنشطتهم وإجراءاتهم. وكانت فائدة التنسيق على صعيد المنظومة فيما بين المستشارين ملحوظة أكثر عقب الهجمات التي وقعت في أفغانستان، وتحطم طائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأزمة في كوت ديفوار.

٦٦ - وعملت الإدارة على نحو وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في التحضير للدراسة التي أجراها المكتب عن أفضل الممارسات وتنفيذها لتمكين العمليات الإنسانية من أداء مهامها في بيئات أمنية معقدة. وقد وُزع التقرير الناتج عن تلك الدراسة[٦] على نطاق واسع داخل الإدارة. وستدرس الإدارة أيضا إمكانية إدماج التوصيات ذات الصلة التي وردت في الدراسة ضمن سياسات الإدارة الأمنية وممارساتها.

٦٧ - وقد أصبحت الإدارة مساهماً رئيسياً في أعمال لجنة الخدمة المدنية الدولية وشبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، فيما يتعلق ببدل المخاطر، والعنصر الأمني في تصنيف مراكز العمل لأغراض بدل المشقة. ومضت الإدارة قدما في تعزيز دورها بتقديم مشورة عملية وتقنية ومتصلة بالسياسات لضمان التنفيذ السلس والواضح لسياسات الأمن والموارد البشرية في سائر أنحاء النظام الموحد للأمم المتحدة. وهذا الدور المعزز مهم للغاية نظرا لإلغاء نظام المراحل الأمنية ومواءمة شروط الخدمة لموظفي منظمات النظام الموحد للأمم المتحدة الذين يعملون في مراكز عمل غير مصحوبين بأفراد أسرهم (انظر قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٤٨).

(٦) انظر "To stay and deliver - Good practice for humanitarians in complex security environments"، على الموقع: http://ochanet.unocha.org/p/Documents/Stay_and_Deliver.pdf.

## باء – السياسات والمبادئ التوجيهية

٦٨ – واصلت الإدارة تنفيذ مبادرتها الجارية لدعم نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن بسياسات أمنية سليمة متوافقة مع فلسفة إدارة المخاطر، وذلك بسبل منها التخلي عن كتيب الأمن الميداني الحالي والأخذ بـ ''دليل السياسات الأمنية'' الجديد. وأطلقت الإدارة القسم المتصل بالسياسة الأمنية في بوابتها على شبكة الإنترنت، الذي يتيح لمديري الأمن وجميع الموظفين الاطلاع على أحدث السياسات المتصلة بالأمن.

٦٩ – ووضعت الإدارة مواصفات عالمية لعمليات خدمات الأمن والسلامة التابعة لإدارة شؤون السلامة والأمن، بدءاً بتوفير الأمن في المنشآت الكبرى وتنفيذ برامج الحماية المباشرة بنجاح ووصولا إلى تقديم الدعم إلى الاحتياجات الأمنية المعقدة المتصلة بالمناسبات الرفيعة المستوى. واستكملت ''مبادئ توجيهية حول المؤتمرات الخارجية''، وأعدت دليلا لأسلحة الأمم المتحدة يكمل السياسة المنقحة حول استخدام القوة، وأعدت مبادئ توجيهية عن السلامة من الحرائق ومنعها. وتم إصدار ''دليل إرشادي بشأن الخدمات الوقائية'' وبرنامج التدريب على الحماية المباشرة، لنظام إدارة الأمن بأكمله.

## جيم – استقدام الموظفين

٧٠ – قامت الإدارة بحملة كبيرة لاستقدام موظفين لتوسيع نطاق الدعم المقدم إلى الميدان والتغطية الجغرافية لمسؤوليها الأمنيين، وذلك عن طريق شغل ٩٧ وظيفة جديدة وافقت عليها الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ونتيجة لذلك، عينت الإدارة ٣٦ موظفا لتنسيق شؤون الأمن، و ٢٩ مساعدا أمنيا محليا، و ١٠ محللين للمعلومات الأمنية، في مراكز المعلومات الأمنية الخمسة التابعة للإدارة، و ٩ محللين مستقلين. وقد عزز مقر الإدارة أيضا دعمه التحليلي للميدان بإضافة أربعة محللين في نيويورك. وأولي تركيز خاص لتحسين التوازن بين الجنسين والتنوع الجغرافي بين موظفي الأمن. وإضافة إلى ١٥ وظيفة لتقديم المشورة يجري تقاسم تكاليفها، تم استقدام خمسة مستشارين جدد لمعالجة الإجهاد المتصل بالحوادث الخطيرة في الصومال وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) وشيلي وبيرو وزمبابوي. واستقدمت الإدارة موظفا لإدارة مخاطر الطيران في مقرها لتقديم المشورة إلى منظومة الأمم المتحدة بشأن سلامة السفر بالطائرات ولوضع منهجية لتحديد وتقييم مخاطر الطيران بالنسبة لجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يستخدمون الخطوط الجوية التجارية للرحلات الدولية والداخلية.

## دال – التدريب

٧١ – من أجل تحسين قدرة كبار مديري الأمن في الميدان على اتخاذ القرارات، واصلت الإدارة منح أولوية قصوى لتوفير التدريب للمسؤولين المعينين وأفرقة الإدارة الأمنية. ودربت الإدارة ٣٨ مسؤولا معينا و ٥٠٧ أعضاء في أفرقة الإدارة الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومنذ عام ٢٠٠٩، قدمت الإدارة تدريبا في مجال الإدارة الأمنية لـ ١٠٨ مسؤولين معينين، ما زال ٩١ منهم يعملون في هذا المجال.

٧٢ – وفي إطار التحضير لبدء العمل رسميا بنظام المستويات الأمنية الجديد في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أجرت الإدارة تدريبا واسع النطاق على النظام الجديد، لفائدة المسؤولين المعينين وأفرقة الإدارة الأمنية والمستشارين الأمنيين في البلدان التي تواجه مخاطر كبيرة. وإضافة إلى ذلك، تم تدريب موظفي الأمن في المؤتمرات الإقليمية على النظام الجديد.

٧٣ – ونظمت الإدارة برنامجها التدريبي القطري ”نُهُج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية“ لفائدة ٤ ٧٢٥ موظفا من موظفي الأمم المتحدة في ٢١ بلدا، وبذلك بلغ مجموع عدد الموظفين الذين تم تدريبهم ٨ ٧٠٤ موظفين منذ عام ٢٠٠٩. ويوفر التدريب معارف أمنية خاصة بكل بلد، تشمل مسائل تتصل بالوعي الثقافي، لتقليل المخاطر التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة العاملين في مواقع معينة، وهو وسيلة تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة لتنظيم التدريب الأمني؛ ومُنحت شهادات لـ ٢١١ موظفا أمنيا دوليا ومحليا أصبحوا مدربين على ”نُهُج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية“.

٧٤ – واتسم عمل خلية التدريب التجريبي في نيروبي بالفعالية في تقديم التدريب في الوقت المناسب لموظفي الأمم المتحدة في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، مع تقليل التكاليف الإدارية إلى حد كبير. وجرى تعزيز التدريب على نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن وتدريب الأفرقة الطبية المتنقلة، وكذلك توسيع نطاق البرنامج ليصل إلى المستوى المأذون به.

٧٥ – وزادت الإدارة عدد دورات التدريب التخصصية للمحللين الأمنيين من دورتين إلى ست دورات، حيث جرى تدريب ٤٤ موظفا من موظفيها و ٧٤ موظفا من منظمات أخرى في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

٧٦ – ونظمت الإدارة دورة تدريبية في رومانيا لضباط الحماية المباشرة، حيث تم تدريب ٥٤ ضابطا من ضباط الأمن بالأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتمثل مجال آخر من مجالات التدريب التخصصي في إدارة أحداث احتجاز الرهائن، حيث قدمت الإدارة تدريبا لـ ١١٣ موظفا من إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي وبعثة الأمم المتحدة في

السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

٧٧ - وأطلقت الإدارة حملة جديدة للتوعية الأمنية يطلق عليها ''SAFEUN'' في ١١ مركز عمل بها مقار. وقد وضعها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والغرض منها هو إذكاء وعي موظفي الأمم المتحدة بالسلامة والأمن.

## هاء - جمع المعلومات وتحليلها

٧٨ - تمكنت الإدارة من خلال زيادة استعمال نظم المعلومات الجغرافية وجمع البيانات، والاستفادة من شبكتها الموسعة من المحللين على الصعيد العالمي، من تحسين إجراء التحليلات الحيوية للأوضاع الأمنية، وتقديم المشورة الأمنية على نحو أكثر فعالية لطائفة عريضة من أصحاب المصلحة، وتحسين تعاونها مع شركائها المنفذين. ولمواصلة بناء نظام لإدارة الأمن قائم على المعلومات، بدأت الإدارة بإدماج بيانات من تطبيقات مختلفة (مثل نظام المستويات الأمنية، واستبيان تعرض المقار للمخاطر، والإجراء المتعلق بمعلومات طلبات السفر) ضمن أداة إدارية موحدة لتمكين مديري الأمن من اتخاذ القرارات الأمنية على نحو أكثر كفاءة وفعالية. وكان إطلاق البوابة الجديدة للتصريح الأمني المسماة ''الإجراء المتعلق بمعلومات طلبات السفر''، بالتوازي مع استحداث نظام المستويات الأمنية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الخطوة الأولى في عملية التوحيد هذه. ويمثل عدد التصاريح الأمنية التي تجهزها الأداة الجديدة، والبالغ نحو ٠٠٠ ٤ تصريح يوميا، زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة تقريبا عن النظم السابقة.

٧٩ - وقد ساهم الاستثمار في توسيع نطاق مراكز عمليات المعلومات الأمنية التابعة للإدارة، وفي التدريب على نظام المستويات الأمنية الجديدة لأفرقة الإدارة الأمنية والمسؤولين المعينين وطائفة من المسؤولين العاملين في كامل أنحاء منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب تحسين إدارة المعلومات، ساهمت جميعها في الإدارة الفعالة للمخاطر الأمنية إلى جانب تحقيق الأهداف البرنامجية.

## سابعا - التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

٨٠ - يتبين من المعلومات التي تلقتها الإدارة أن موظفي المنظمات غير الحكومية واجهوا تحديات أمنية في عام ٢٠١٠ كانت أشد من التحديات التي واجهها موظفو الأمم المتحدة. ورغم أن الإبلاغ عن الحوادث التي تتعرض لها المنظمات غير الحكومية لا تحكمها معايير

موحدة عموما، يتبين من المعلومات الواردة من شركاء الأمم المتحدة المنفِّذين من المنظمات غير الحكومية[٧] أن ثلاثين موظفا ينتمون للشركاء المنفذين قد قُتلوا بسبب العنف خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وخلال الفترة نفسها، اختُطف ٥٩ موظفا ينتمون للشركاء المنفذين (انظر الشكل التاسع). وهذه الأرقام مماثلة لأرقام فترة الإبلاغ السابقة. ويتضمن المرفق الثالث تفاصيل بشأن الموظفين المنتمين للشركاء المنفذين الذين تعرضوا لحوادث أمنية كبيرة.

الشكل التاسع

**موظفو الأمم المتحدة الذين تعرّضوا لحوادث أمنية كبيرة مقابل الموظفين المنتمين للشركاء المنفِّذين من المنظمات غير الحكومية (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ – ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١)**

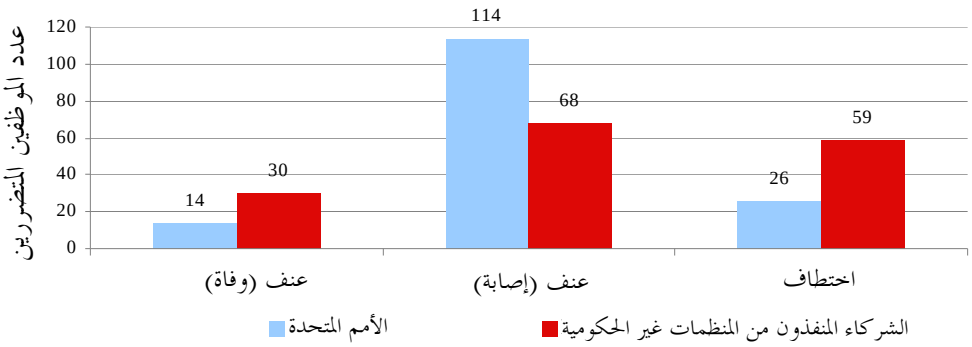


(٧) يعرّف الشريك المنفذ بأنه منظمة غير حكومية أبرمت اتفاقا مع إحدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ مشروع أو برنامج بعينه.

٨١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الفريق التوجيهي التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بالأمن/نعمل سوية على إنقاذ الأرواح بمراجعة إطار العمل ''فلنعمل سوية على إنقاذ الأرواح''، وذلك بهدف تنسيق التوصيات وتوفير توجيهات واضحة بشأن الأدوار والمسؤوليات. وسلّطت هذه العملية الأضواء على ضرورة توفير التمويل الموثوق لتلبية الطلب المتزايد في مجال التعاون الأمني. وفي وقت لاحق، قام الممولون، ولأول مرة منذ إطلاق مبادرة ''فلنعمل سوية على إنقاذ الأرواح''، بتمويل جهود الإدارة الرامية إلى دعم الإطار. ونتيجة لذلك، تحرز الإدارة تقدما كبيرا في تنفيذ مشروع قدرات الاتصال للمنظمات غير الحكومية. وتحظى هذه المبادرة بالمشاركة ودعم قويين من جميع الشركاء في إطار العمل ''فلنعمل سوية على إنقاذ الأرواح''، بما في ذلك الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وما يزيد عن ٣٠٠ منظمة غير حكومية دولية مرتبطة بأربعة اتحادات كبيرة للمنظمات غير الحكومية (العمل المشترك، والمجلس الدولي للوكالات الطوعية، واللجنة التوجيهية المعنية بالاستجابة الإنسانية، والمنتدى الأمني الأوروبي المشترك بين الوكالات).

٨٢ - ولتوسيع نطاق الدعم لغرض التعاون الأمني مع المنظمات غير الحكومية، أنشأت الإدارة ١٣ وظيفة جديدة لموظفي اتصال يعملون في إطار ''فلنعمل سوية على إنقاذ الأرواح'' لتقديم الدعم الأمني لشركاء الأمم المتحدة من المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في نظام مجموعات العمل الإنساني. ويضطلع موظفو الاتصال أيضا بعدد من المهام المتصلة بمشروع ''فلنعمل سوية على إنقاذ الأرواح''. ويعمل موظفو اتصال في الإدارة في المقر، وتم إيفاد ثمانية منهم إلى الميدان ولا يزال ثلاثة موظفين بصدد التعيين. ولا تقل عملية اختيار موظفي الاتصال وتدريبهم صرامة عن عملية اختيار وتدريب سائر موظفي الأمن في الإدارة. وتشير المعلومات الواردة من الشركاء المنفذين أن موظفي الاتصال هؤلاء قد نجحوا في جعل المشروع ''فلنعمل سوية على إنقاذ الأرواح'' قابلا للتطبيق في الميدان.

٨٣ - وقدّم المانحون الدعم لإنشاء مكتب السلامة التابع للمنظمات غير الحكومية الدولية الذي يوجد مقره في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لتنسيق الإجراءات على مستوى البرامج الأمنية للمنظمات غير الحكومية في مواقع مثل أفغانستان وغزة وباكستان والصومال. ويوفر هذا المكتب، إلى جانب موظفي الاتصال التابعين للإدارة وبرامج السلامة التي تنفِّذها المنظمات غير الحكومية، أداة فعالة لإدارة الأمن لصالح مجتمع النشاط الإنساني.

## ثامنا – ملاحظات وتوصيات

٨٤ - لا يزال يساورني القلق إزاء العدد الكبير من موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها المتضررين بالحوادث الأمنية. وإني أشعر ببالغ الأسى لوفاة ٢٤ موظفا وإصابة ٢٣٢ موظفا آخر من موظفي الأمم المتحدة في عام ٢٠١٠، بما في ذلك الزملاء الخمسة الذين قُتلوا و الـ ٦٨ الذين أصيبوا بسبب العنف. وأشعر بالأسى أيضا لوفاة وإصابة أفراد آخرين يعملون في مجال الإغاثة الإنسانية. وإني أشعر بحزن عميق لوفاة وإصابة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في الزلزال الذي ضرب هايتي.

٨٥ - وإني وإن كنت أشعر بقلق بالغ لفقد الأرواح والإصابات، فإني متفائل للانخفاض الكبير في عدد موظفي الأمم المتحدة الذين قُتلوا أو أصيبوا بسبب العنف في عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة لا تزال تواجه تهديدات مباشرة وغير مباشرة بالعنف من مصادر متعددة، فإني على ثقة من أن إدارة شؤون السلام والأمن ستواصل، إلى جانب نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، استحداث أساليب صحيحة وابتكارية لتحسين أمن موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك أمن مراكز العمل المعرّضة لخطر كبير. وهذه اليقظة المستمرة هامة لأن الأمم المتحدة لن تظل تواجه هذه المخاطر في المستقبل، وكذلك مخاطر جديدة غير معروفة الآن.

٨٦ - وإني أشيد بهذه الجهود المتضافرة للمحافظة على سلامة موظفينا من أجل مواصلة تنفيذ برامجها وولايتها حتى في أشد الظروف صعوبة. وإني متفائل بمواصلة تحسين نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بما في ذلك وضع سياسات جديدة على إثر إلغاء نظام المراحل الأمنية، وبالمرونة التي تتيحها هذه السياسات الجديدة للمسؤولين المعينين لإدارة المشاكل الأمنية التي يواجهونها. ولن أكون مغاليا في التأكيد على أهمية التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والبلدان المضيفة في مجال التخطيط في حالات الطوارئ، وتبادل المعلومات وتقييم المخاطر، وذلك كاستراتيجية ذات أولوية في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

٨٧ - وإني متفائل لمواصلة تحسين تنفيذ إطار عمل "فلنعمل سوية على إنقاذ الأرواح" وسائر الخطوات الرامية إلى تحسين التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وأكرر تأكيد دعوتي إلى الدول الأعضاء، المضيفة والمانحة على حد سواء، لتقديم الدعم الكامل لهذه المبادرة الأمنية الهامة.

٨٨ - في حين ستواصل الأمم المتحدة، بالتعاون مع المجتمع الإنساني، تكثيف الجهود لتحسين نظام إدارة الأمن، يظل دعم الحكومات المضيفة والسلطات المحلية في مقدمة حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وأحث جميع الدول الأطراف على اتخاذ خطوات ملموسة، على الصعيدين الوطني والدولي، لتكفل، من خلال عملها الفردي والجماعي، سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

٨٩ - وأدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة التقيد بالمبادئ المتفق عليها دوليا بشأن حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وأكرر التأكيد أن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها سيتعرضون غالبا، عند الاضطلاع بأنشطتهم الإنسانية الحيوية وعند العمل في البيئات المحفوفة بمخاطر كبيرة، بما في ذلك حالات النزاع، لمخاطر كبيرة. وأؤكد مجددا على أن إدارة هذه المخاطر في المواقع الرئيسية في العالم، سواء كان الأمر يتعلق بالأنشطة العادية أو المفاجئة، سيستلزم استثمارات أمنية تتناسب مع احتياجات البرامج.

٩٠ - وأطلب إلى جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها أو تنضم إليها أن تفعل ذلك.

٩١ - وأحث الدول الأعضاء على مواصلة تيسير الإجراءات الإدارية والإجراءات المتعلقة بالتأشيرة والجمارك لفائدة موظفي الأمم المتحدة وبرامجها، لا سيما لغرض الحالات الإنسانية الطارئة وفي ظل الظروف المحفوفة بمخاطر كبيرة.

٩٢ - وأود أن أعرب، باسم جميع موظفي الأمم المتحدة، عن تقديري العميق للدول الأعضاء لما قدمته من دعم متواصل لإدارة شؤون السلامة والأمن، كما أعرب عن تفاؤلي بمواصلة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز النهج الواقعي إزاء مسائل السلامة والأمن.

٩٣ - وأود أن أعرب، باسم الأمم المتحدة،عن تعازي العميقة لأسر جميع موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وجميع الأفراد العاملين في المجال الإنساني، الذين جادوا بأرواحهم عند قيامهم بواجبهم، كما أشيد عاليا بالأفراد الذين لا يزالون يعملون في ظروف محفوفة بالتحديات والمخاطر.

٩٤ - وأود أن أوصي بأن تبقي الجمعية العامة مسألة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها قيد النظر وأن تواصل دعمها لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

## المرفق الأول

## موظفو الأمم المتحدة الذين تعرّضوا لحوادث أمنية، ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

| فئة الحادثة الأمنية | عدد الموظفين المتأثرين | الموظفون المعينون دوليا | الموظفون المعينون محليا | الموظفون الذكور | الموظفات الإناث | عدد البلدان المعنية | ظروف الحادثة الأمنية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الموظفون الذين فقدوا حياتهم نتيجة أعمال العنف | ٥ | – | ٥ | ٥ | – | ٤ | جميع المصابين كانوا ضحايا الجرائم: مقار عمل معرّضة لخطر كبير (٤) |
| الموظفون الذين فقدوا حياتهم نتيجة حوادث تتعلق بالسلامة | ١٩ | ٦ | ١٣ | ١٦ | ٣ | ١٤ | حوادث المرور، حوادث أخرى (١٦)، مقار عمل معرّضة لخطر كبير (٣) |
| الموظفون المصابون نتيجة أعمال العنف | ٦٨ | ٢١ | ٤٧ | ٥١ | ١٧ | ٢٩ | الإرهاب (٤)، النزاع المسلح (٨)، الجريمة (٥٦)، مقار عمل معرّضة لخطر كبير (٢٧) |
| الموظفون المصابون نتيجة حوادث تتعلق بالسلامة | ١٦٤ | ٤٧ | ١١٧ | ١٢١ | ٤٣ | ٥٣ | حوادث المرور (١٤٧)، حوادث أخرى (١٧) مقار عمل معرّضة لخطر كبير (٣٢) |
| اختطاف الموظفين[أ] | ١٢ | ٦ | ٦ | ١١ | ١ | ٨ | مقار عمل معرّضة لخطر كبير (٨) |
| سلب الموظفين[ب] | ٢٣٩ | ٨٦ | ١٥٣ | ٩٥ | ١٤٤ | ٥٥ | مقار عمل معرّضة لخطر كبير (٢٨) |
| اقتحام المنازل[ج] | ٣٥ | ١١ | ٢٤ | ١٨ | ١٧ | ١٦ | مقار عمل معرّضة لخطر كبير (٩) |
| الاعتداءات الجسيمة على الموظفين[د] | ٦٤ | ٢٤ | ٤٠ | ٣١ | ٣٣ | ٢٩ | مقار عمل معرّضة لخطر كبير (٢٧) |
| الاعتداء الجنسي على الموظفين | ٩ | ٨ | ١ | – | ٩ | ٦ | مقار عمل معرّضة لخطر كبير (٢) |
| السطو على المنازل[هـ] | ٣٨٥ | ١٨٦ | ١٩٩ | ٢١٣ | ١٧٢ | ٨٣ | مقار عمل معرّضة لخطر كبير (٨٣) |
| ترهيب الموظفين[و] | ٢١٠ | ٥٧ | ١٥٣ | ١٣٩ | ٧١ | ٥٢ | مقار عمل معرّضة لخطر كبير (٩٩) |
| مضايقة الموظفين[ز] | ١٧ | ٩ | ٨ | ٦ | ١١ | ١٠ | مقار عمل معرّضة لخطر كبير (٥) |
| اعتقال الأفراد واحتجازهم | ٢١١ | ٣٤ | ١٧٧ | ١٩٤ | ١٧ | ٥١ | مقار عمل معرّضة لخطر كبير (١١٥) |
| **المجموع[ح]** | **١ ٤٣٨** | **٤٩٥** | **٩٤٣** | **٩٠٠** | **٥٣٨** | | **مقار عمل معرضة لخطر كبير (٤٤٦)** |

(أ) عمل تقييدي من خلال استعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو من خلال التغرير، بما في ذلك أخذ الرهائن مع تقديم الطلبات كشروط لإطلاق السراح، تقوم به جهات فاعلة من غير الدول.

(ب) فعل أو حالة الاستيلاء على الممتلكات بصورة غير مشروعة عن طريق استعمال العنف أو التهديد باستعمال العنف.

(ج) الدخول إلى المنازل عنوةً بلا إذن بنيَّة ارتكاب جنحة أو جريمة ويزيد من خطورة ذلك استعمال القوة و/أو الاعتداء الجسدي.

(د) العمل غير المشروع الذي يضع الأفراد، بدون موافقتهم، في حالة خوف من تعرضهم جسدياً للأذى أو الضرب بشكل فوري.

(هـ) الدخول إلى المنازل عنوةً بلا إذن بنيَّة ارتكاب جريمة أو جنحة.

(و) فعل الترهيب أو التخويف أو فعل الردع عن طريق التهديد.

(ز) فعل القيام بأعمال منتظمة و/أو مستمرة وغير مطلوبة ومزعجة لا تحقق أي غرض مشروع وتسبب معاناة عاطفيا كبيرة.

(ح) الأفعال التي ترتكبها الجهات الفاعلة من الدول.

## المرفق الثاني

## مقارنة بين الحوادث الأمنية التي تعرّض لها موظفو الأمم المتحدة في الفترة ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

| ٢٠١٠ | ٢٠٠٩ | |
|---|---|---|
| عدد الموظفين المتضررين | | فئة الحادثة الأمنية |
| ٥ | ٣١ | الموظفون الذين فقدوا حياتهم نتيجة أعمال العنف |
| ١٩ | ١٤ | الموظفون الذين فقدوا حياتهم نتيجة حوادث متصلة بالسلامة |
| ٦٨ | ١١٠ | الموظفون المصابون نتيجة أعمال العنف |
| ١٦٤ | ٨٠ | الموظفون المصابون نتيجة حوادث متصلة بالسلامة |
| ١٢ | ٢٢ | اختطاف الموظفين |
| ٢٣٩ | ٢٥٤ | سلب الموظفين |
| ٣٥ | ٢٦ | اقتحام المنازل |
| ٦٤ | ٧٢ | الاعتداءات الجسيمة على الموظفين |
| ٩ | – | الاعتداء الجنسي على الموظفين |
| ٣٨٥ | ٤٣٦ | السطو على منازل الموظفين |
| ٢١٠ | ٢٤٩ | ترهيب الموظفين |
| ١٧ | ٢٩ | مضايقة الموظفين |
| ٢١١ | ١٦٣ | اعتقال الموظفين واحتجازهم |
| **١ ٤٣٨** | **١ ٤٨٦** | **المجموع، عدد موظفي الأمم المتحدة المتضررين** |

## المرفق الثالث

## الحوادث الأمنية الهامة والخطيرة التي تعرض لها أفراد شركاء الأمم المتحدة المنفذين من المنظمات غير الحكومية، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

| فئة الحوادث الأمنية التي تعرض لها الشركاء المنفذون من المنظمات غير الحكومية | عدد الأفراد الذين تعرضوا للحوادث |
|---|---|
| الموظفون الذين فقدوا حياتهم نتيجة أعمال العنف | ٣٠ |
| الموظفون المصابون نتيجة أعمال العنف | ٧٠ |
| اختطاف الموظفين | ٥٩ |
| حوادث أمنية أخرى | ١١٩ |
| **المجموع (كما أعلنت ذلك إدارة شؤون السلامة والأمن)** | **٢٧٨** |